(311) النظم الإداريّة والتوجيهات الضروريّة لتنظيم الحياة الاجتماعيّة في مجالات العلاقات والحقوق والتعامل (كالتبادل التجاريّ مثلما جاء في الكتاب العزيز ضمن آيات أطولها آية الدين التي حثّت على كتابة الدين وتسجيله) يتطلّب وجود جهاز تنفيذيّ وقد كان هذا الأمر يتم في العهد النبويّ ببساطة; وان استوجب تزايد حجم الاُمور واتسّاع رقعة البلاد، تطوير الترتيبات اللازمة لذلك، وتوسيع التشكيلات، يصبح الجواب على السؤال المطروح وهو; كيف يجب أن تكون السلطة التنفيذيّة في العصور الحاضرة ؟ واضحاً من وجهة نظر الإسلام. فإنّ ذكر الترتيبات والتشكيلات ليس من مهمّة الدين الإسلاميّ فذلك متروك للزمن المتحوّل، والحاجات المتطوّرة، لأنّ تحديدها وتعيينها بصورة لا يجوز تخطّيها لا ينسجم مع خاتميّة الرسالة الإسلاميّة التي نزلت لتكون دين الأبديّة، ومنهج البشريّة إلى يوم القيامة، فإنّ مثل هذه الخاصّية في الدين الإسلاميّ تقتضي أن يبيّن الإسلام الجوهر ويترك اختيار الشكل واللباس إلى الزمن والحاجة حتّى يستطيع مسايرة الزمن ويتمشّى مع تقدم الحياة البشريّة وتطوّرها، إذ ذكر الخصوصيّات والأشكال يفرض على الدين الإسلاميّ جموداً هو منه براء، ويحصره في زمن خاصّ دون زمن آخر; لأنّ الحاجات البشريّة متجدّدة و متحوّلة ومتزايدة ولا يمكن الجمود ـ في رفعها ـ على نمط خاصّ من التشكيلات والأشكال، ولهذا نجده يذكـــر ـ مثلاً ـ موضوع تسجيل المعاملات الماليّة التي فيها أجل دون أن يحدّد نوع تنفيذ هذا الأمر وما يلزم من أجهزة ودوائر فيقول في أطول آية قرآنية: (يَاأَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا اِذَا تَدايَنْتُمْ بِدَيْن إلَى أَجَل مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ وَ لْيَكْتُبْ بَيْنكُمْ كَاتِبٌ بِالعَدْلِ وَ لاَ يأْبَ كَاتِبٌ اَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَ لْيُمْلِلِ الّذِي عَلَيْـهِ الحَقّ وَ لْيَتّقِ اللّهَ رَبّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فإنْ كَانَ الّذي عَلَيْهِ الحَقّ سَفيهاً أوْ ضَعِيفاً أوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أنْ يُمِلّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيّهُ بِالعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهيدَيْنِ مِنْ رجَالِكُمْ فإن لَمْ يَكُونَا رَجُلَينِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ مِمّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشّهَدَاءِ أنْ تَضِلّ اِحْداهُما فَتُذَكّرَ اِحْدَاهُما الاُخْرَى، وَلاَ يَأْبَ الشّهَدَاءُ اِذَا ما دُعُوا ولا تَسْئَمُوا اَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيْراً أوْ كَبيراً اِلَى أَجَلِهِ